

حقوق الغريق في الشريعة الإسلامية

د. رفيق أسعد محمد رضوان

مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات – المجلد السابع – العدد الثاني يونيو ٢٠١٧

ملخص:

يتناول هذا البحث الفقهي المقارن موضوعاً لم يحظ باهتمام العلماء المعاصرين، وتكلم عنه الفقهاء القدامى في مواضع متناثرة برغم أهميته الكبرى، وهذا الموضوع هو حقوق الغريق، وقد تناولت في هذا البحث مفهوم الغريق ومدى اعتباره من الشهداء ثم تحدثت عن حكم إنقاذ الغريق في الشريعة الإسلامية ثم بينت تدابير الحد من الغرق، ثم تحدثت في المبحث الأخير عن حقوق الغريق بعد موته من غسل وصلاة وميراث، وتوصلت إلى أن إنقاذ الغريق فرض كفاية وتركه إثم، ولا بد من اتخاذ التدابير الوقائية للحد منه.

Abstract

This research deals with an important topic that did not receive the required attention by the contemporary scholars. The earlier scholars, however, discussed it in a brief manner despite its great importance. This topic is the rights of the drowned person. The study discussed the description of the drown person, and his/her consideration as a martyr. The study then discussed the Islamic rulings related to saving the drown person, and the required precautions to avoid being drowned. The last topic of the study presented the rights of the drowned person including rinse, Janaza prayer, and inheritance. Finally, the study concluded by the most important findings and recommendations.

مقدمة:

جاءت الشريعة الإسلامية بمنهاج متكامل ونظام محكم تراعي فيه الصلاح للفرد، والمجتمع، والإنسانية جمعاء، وجاءت الشريعة الإسلامية لتبين مكانة الإنسان، وكرامته؛ لأن الله سبحانه وتعالى كرمه ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ﴾^(١)، وجعلت لهذا الإنسان حقوقاً تحفظ كرامته في حياته ومماته، والشريعة الغراء بينت حقوق الغرقى، والحد من سبب موتهم ألا وهو الغرق حفاظاً على النفس البشرية، والحفاظ عليها هو مقصد من مقاصد الشريعة، فأوجب اتخاذ التدابير المناسبة لذلك، وأوجب إنقاذهم، وحرمت تركه، وجعلت لهم بعد موتهم حقوقاً واجبة، فاعتبرت الشريعة الإسلامية الغريق من الشهداء، وهي من أعلى المراتب في الإسلام، وأوجب الصلاة عليهم، وتغسيلهم، وتكفينهم وبيئت ميراثهم.

وسنجد في هذا البحث أن الشريعة سبقت جميع المواثيق والقوانين التي تحدثت عن حقوق الغرقى، ولذلك سيتناول هذا البحث حقوق الغريق ومكانته والتدابير اللازمة للحد من الغرق.

أهمية البحث:

ترجع أهمية البحث إلى ما يلي:

١. عدم إفراد موضوع البحث ببحث مستقل يوضح حقوق الغرقى في الشريعة الإسلامية.
٢. إظهار سبق الشريعة الإسلامية وشمول أنظمتها وأحكامها عن غيرها من القوانين.
٣. بيان مكانة الإنسان في الشريعة الإسلامية، وتكريمه حياً وميتاً.
٤. توضيح وبيان بعض الأحكام المتعلقة بالغرقى.

منهجية البحث:

اتبع الباحث المنهج الوصفي الاستقرائي التحليلي، المنهج الوصفي من خلال وصف المسائل المتعلقة بالبحث، والاستقرائي من خلال استقراء أقوال الفقهاء وأدلتهم، والتحليلي من خلال الموازنة بين الأقوال والأدلة واستنباط الرأي الراجح.

هيكلية البحث:

جاء هذا البحث متضمناً مقدمة، وأربعة مباحث، وخاتمة، وهي كالتالي:

المبحث الأول: مفهوم الغريق ومدى اعتباره من الشهداء.

المبحث الثاني: حكم إنقاذ الغريق وتركه في الشريعة الإسلامية.

المبحث الثالث: تدابير الحد من الغرق في الشريعة الإسلامية.

المبحث الرابع: حقوق الغريق بعد موته في الشريعة الإسلامية.

المبحث الأول

مفهوم الغريق ومدى اعتباره من الشهداء

أولاً- مفهوم الغريق:

الغرق لغة: جمع غريق، والغرق الرسوب في الماء، ويقال رجل غرق وغريق، وقد غرق غرقاً، وقيل الغريق الراسب في الماء، والغريق الميت فيه، وقد أغرقه غيره، وغرقته فهو مغروق، ويقال: غرق في الماء، وشرق إذا غمره الماء فملاً مناخره حتى الموت^(٢).

ثانياً- الغرق اصطلاحاً: لا يخرج المعنى اللغوي عن المعنى الاصطلاحي، والفقهاء يستعملون لفظ غريق بمعنيين، فهم يستعملون لفظ الغريق بمعنى الراسب في الماء، ولم يمت، ولكنه يحتاج من ينقذه، ويستعملونه بمعنى الرسوب في الماء، ولكنه يموت فعلاً^(٣).

وجاء في معجم الفقهاء "الغريق هو من غلبه الماء فمات فيه"^(٤).

ثالثاً- مدى اعتبار الغريق من الشهداء:

أ. أقسام الشهداء:

إن الله سبحانه وتعالى أعلى منزلة الشهداء، ووعدهم بالجزاء الأوفى، وميزهم بميزات، وعطاءات عن غيرهم، ولكن الشهداء ليسوا جميعاً على مرتبة واحدة، وقد فصل العلماء في ذلك على النحو التالي:

القسم الأول- شهيد الدنيا والآخرة:

شهيد الدنيا والآخرة "هو الشهيد الكامل الذي قتل في المعركة مخلصاً لإعلاء كلمة الله تعالى"^(٥).

ويشترط أن يقتل في المعركة حتى يفرقه عن شهيد الآخرة، وأن يكون مخلصاً ويقاتل من أجل إعلاء كلمة الله، وذلك لما رواه أبو موسى الأشعري قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: الرجل يقاتل للمغنم، والرجل يقاتل للذكر، والرجل يقاتل ليرى مكانه، فمن في سبيل الله، قال: "من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله"^(٦).

وجه الدلالة: في الحديث دليل على أن الفضل الذي ورد في المجاهدين والشهداء يخص بمن قاتل لتكون كلمة الله هي العليا^(٧).

وشهيد الدنيا والآخرة أفضل الشهداء وأعلام مرتبة، لما رواه عبد الله بن جحش أن النبي ﷺ "سئل أي الجهاد أفضل قال: من جاهد المشركين بماله ونفسه، قيل: فأى القتل أشرف، قال: من أهرق دمه وعقر جواده"^(٨).

وهذا القسم من الشهداء يعاملون في الدنيا معاملة الشهداء، وفي الآخرة لهم أجر الشهيد.

أما معاملتهم في الدنيا كشهداء:

من حيث حكم تغسيلهم والصلاة عليهم في الدنيا، وهذه مسألة اختلف فيها الفقهاء، وناقشوها لتعارض الآثار في ذلك، ولن نفصل في هذه المسألة لأن هذا القسم من الشهداء ليس مدار بحثنا، بل مقصور بحثنا شهيد الآخرة^(٩).

أما معاملتهم في الآخرة كشهداء:

إن الشهداء لهم أجر عظيم عند الله، وليس هنا أدل من قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾^(١٠).

وجه الدلالة: بين الله سبحانه وتعالى مكانة الشهداء العظمى، وأنهم أحياء عنده، لأنهم قتلوا في سبيله، ولهم رزق النعيم في الجنة^(١١).

القسم الثاني- شهداء الدنيا:

شهيد الدنيا: " هو المقتول في حرب الكفار، وقد غل من الغنيمة أو قتل مدبراً أو قاتل رياء أو حمية"^(١٢).

وفي هذا التعريف ذكر الفقهاء ثلاثة أسباب جعلهم شهداء الدنيا فقط الغل من الغنيمة، والقتل في حالة الإديار من المعركة، ومن قاتل رياء أو حمية.

وشهيد الدنيا يعامل معاملة شهيد الدنيا والآخرة من حيث التغسيل والصلاة، ولكن عمله قد أحبط في الآخرة للأسباب التي ذكرناها ووردت فيه أدلة كثيرة^(١٣).

القسم الثالث- شهيد الآخرة:

وقد عرف الفقهاء شهيد الآخرة، هو " من أثبت له الشارع حكم الشهادة، ولم يجر عليه أحكامها في الدنيا"^(١٤).

وهذا القسم له أجر الشهيد في الآخرة، ولكن في الدنيا يصلي ويغسل^(١٥).

والفقهاء ذكروا أمثلة للشهداء "غير شهيد المعركة، أي شهيد الآخرة كالآتي : (المطعون، والمبطون، والغريق، والشريق، والحريق، وصاحب الهدم، صاحب ذات الجنب^(١٦)، وصاحب السل، والصابر في الطاعون، ومن مات في سبيل الله كمن مات في الحج، ومن مات في طلب العلم، ومن طلب الشهادة بنية صادقة، وموت المرباط، وأمناء الله في الأرض العلماء، والنفساء، ومن قتل دون دينه أو دمه أو ماله أو أهله)^(١٧)

ويستدل لهذه الأصناف بالأحاديث التالية:

١. عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: "الشهداء خمسة، المطعون والمبطون والغرق وصاحب الهدم والشهيد في سبيل الله"^(١٨).

٢. وعن جابر بن عتيك قال: قال رسول الله ﷺ: " الشهداء سبعة سوى القتل في سبيل الله، المطعون شهيد، والغرق شهيد، وصاحب ذات الجنب شهيد، والمبطون شهيد، والحرق شهيد، والذي يموت تحت الهدم شهيد، والمرأة تموت بجمع^(١٩) شهيد"^(٢٠).

وجه الدلالة: ذكر الرسول ﷺ هذه الموتات شهادة بتفضيل الله لأصحابها، وذلك لعظيم الألم والشدة، فجزاهم الله بأن جعل لهم أجر الشهداء ^(٢١).

ب. اعتبار الغريق من الشهداء:

يتبين لنا مما سبق أن الغريق يعتبر من شهداء الآخرة، وهذا مما اتفق عليه الفقهاء ^(٢٢)، واستثنى بعضهم العاصي الذي يغرق بركوبه البحر ^(٢٣)، ويمكن أن يستدل بالإضافة لما سبق على شهادة الغريق بالأدلة التالية:

١. عن أم حرام أن رسول الله ﷺ قال: "المائد ^(٢٤)، في البحر الذي يصيبه القيء له أجر شهيد، والغريق له أجر شهيد" ^(٢٥).

وجه الدلالة: في الحديث دليل على أن من ركب البحر، وأصابه دوران فله أجر شهيد، والذي غرق في البحر له أجر شهيد ^(٢٦).

٢. ولما كان الغرق من أعسر الموتات وأعظمها شدة، عد الغريق شهيداً له أجر الشهداء في الآخرة ^(٢٧).

المبحث الثاني

حكم إنقاذ الغريق وتركه في الشريعة الإسلامية

أولاً- حكم إنقاذ الغريق في الشريعة الإسلامية:

يجب على الإنسان إذا رأى إنساناً غريقاً واستطاع أن ينقذه وكان قادراً على ذلك يجب عليه أن ينقذه، وقد اتفق الفقهاء على وجوب إنقاذ الغريق لمن كان قادراً مستطيعاً ^(٢٨)، وهو فرض كفاية كما قال الإمام القرافي "كل فعل واجب أو مندوب لا تتكرر مصلحته بتكراره كإنقاذ الغريق فهو على الكفاية" ^(٢٩)، ويمكن أن يستدل لوجوب إنقاذ الغريق بما يلي:

١. قول الله تعالى: {وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا} ^(٣٠).

وجه الدلالة: يبين الله عز وجل أن من أحيا نفساً فكأنما أحيا الناس جميعاً، أي ثواب من أحيا الناس، فمن تسبب في حياة نفس واستنقذها من بعض أسباب التهلكة كإنقاذ الغريق أعطي الأجر مثل مالو أحيا الناس جميعاً ^(٣١).

٢. عن أبي موسى الأشعري عن النبي ﷺ قال: " على كل مسلم صدقة، فقالوا: فإن لم يجد، قال: " يعين ذا الحاجة الملهوف" ^(٣٢).

وجه الدلالة: بيان للأجر العظيم لمن يغيث الملهوف، وإنها من الصدقة، وتتأكد حتى تصل إلى الوجوب إذا ترتب على الإغاثة حفظ نفس أو عرض أو مال ^(٣٣).

٣. عن جابر بن عبد الله، عن النبي ﷺ "كل معروف صدقة، والدال على الخير كفاعله، والله يحب إغاثة الملهوف" ^(٣٤).

وجه الدلالة: في الحديث حث على إغاثة الملهوف، وإنقاذ الغريق من أعظم أعمال الخير والقربات.

٤. حفظ النفس من مقاصد الشريعة، وإذا كان إنقاذ الغريق يترتب عليه حفظ للنفس فهو واجب، لأنه ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب (٣٥).
 ٥. قال الإمام العز بن عبد السلام "يقدم إنقاذ الغرقى المعصومين على أداء الصلوات، لأن إنقاذ الغرقى أفضل عند الله من أداء الصلاة في وقتها، والجمع بين المصلحتين ممكن، بأن ينقذ الغريق ثم يقضي الصلاة، ومعلوم أن ما فاتته من مصلحة أداء الصلاة لا يقارب إنقاذ نفس من الهلاك (٣٦).
 ٦. ذكرت كتب الفقه مسائل مشابهة منها كما لو رأى الصائم من يغرق في الماء، ولا يمكنه إنقاذه، إلا بأن يفطر ليتقوى، فله الفطر، ويلزمه القضاء، ولو تعارض عليه إنقاذ الغريق أو فوت الحج، فيقدم إنقاذ الغريق، لأن الحج يمكن إدراكه أما النفوس فتهلك وتموت (٣٧).
 ٧. يشترط لوجوب إنقاذ الغريق أن يكون المنقذ مستطيعاً أو قادراً على ذلك، وأن يجيد السباحة ولا يكون ذلك سبباً في هلاك نفسه، فإذا أخذ في إنقاذه وتعلق به حتى خشي على نفسه أن يغرق مثله فليس في هذه الحالة وجوب لا شرعاً ولا عقلاً (٣٨).
- ثانياً- حكم ترك إنقاذ الغريق في الشريعة الإسلامية:**
- ١- **حقيقة الترك لغة واصطلاحاً:**
 - أ. **الترك لغة:** ترك الشيء أي طرحه وخلاه، ورفضه قصداً أو اختياراً أو قهراً أو اضطراراً (٣٩).
 - ب. **الترك اصطلاحاً:** الامتناع عن إتيان الفعل المأمور به (٤٠).
 - ت. **ترك إنقاذ الغرقى:** يمكن تعريفه "الامتناع عن تخليص من غلبه الماء".
 - ٢- **حكم ترك إنقاذ الغريق في الشريعة الإسلامية:**

إن إنقاذ الغريق من أعظم الواجبات على كل من قدر على إنقاذه ، ولما له من الأجر العظيم في المحافظة على النفس المصونة، وعدم إنقاذه ، وتخليصه خذلان للمسلم، وعدم نصرته في موضع يحتاج إليه للنصرة، وقد وردت بعض الأحاديث في ذلك وهي كما يلي:

 - أ. عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: "المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يخذله ولا يحقره، التقوى هاهنا" (٤١).
 - ب. ما رواه جابر بن عبد الله وأبي طلحة بن سهل الأنصاري أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال: " ما من امرئ يخذل امرأ مسلماً في موضع تنتهك فيه حرمة، وينتقص فيه من عرضه إلا خذله في موطن يحب فيه نصرته، وما من امرئ مسلم ينصر مسلماً في موضع ينتقص فيه من عرضه، وينتهك فيه من حرمة إلا نصره الله في موطن يحب نصرته (٤٢).
 - وجه الدلالة: فيهما دليل على وجوب إعانة المسلم وعدم خذلانه، ونصرته إن وجبت عليه النصره، واستطاع ذلك، ويدخل تحتها كل ملهوف وصاحب حاجة، ومن هؤلاء الغريق فإنه يجب إغاثته ونصرته (٤٣).

وستتعرض لمسألة تضمين من ترك إنقاذ الغريق، وهي كالآتي:
تحرير محل النزاع: اتفق الفقهاء على أن المسلم يأثم بتركه إنقاذ الغريق، ومعصوم الدم إذا كان مستطيعاً^(٤٤)، ولكنهم اختلفوا في تضمين^(٤٥). من ترك إنقاذ الغريق.
مذاهب الفقهاء:

اختلف الفقهاء في هذه المسألة على مذهبين:
المذهب الأول: وجوب الضمان على تارك إنقاذ الغريق، وهو قول المالكية وقول عند الحنابلة^(٤٦).

المذهب الثاني: عدم وجوب الضمان على تارك إنقاذ الغريق وهو قول الحنفية، والشافعية، والمعتمد عند الحنابلة^(٤٧).
سبب الخلاف:

يرجع الخلاف في المسألة للأسباب الآتية:

١. الاختلاف في حجية الآثار الواردة في ذلك: فقد وردت آثار تدل على وجوب الضمان، فمنهم من رأى حجيتها، فاستدل بها، ومنهم لم ير حجيتها فضعفها، وقال بعدم وجوب الضمان.

٢. اختلافهم في القياس: فمنهم من قاس من امتنع عن إنقاذ الغريق على من منع الطعام والشراب عن إنسان فمات فعليه الضمان، ومنهم من قال بأنه قياس مع الفارق.

٣. اختلافهم في حجية قول الصحابي: فمن رأى حجية قول الصحابي قال: بالضمان، ومن لم يقل بحجية قول الصحابي قال: بعدم وجوب الضمان^(٤٨).
أدلة المذهب الأول:

استدل أصحاب المذهب الأول بالسنة والأثر والقياس:
أما السنة:

ما روي عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: "من أعان على قتل مؤمن بشطر كلمة لقي الله مكتوب بين عينيه آيس من رحمه الله"^(٤٩).

وجه الدلالة: في الحديث بيان على أن المسلم ما زال في سعة من دينه يرجى رحمة الله ولطفه إذا لم يعن على قتل مؤمن أو كان سبباً في موته، وفيه دليل على حرمة ترك إعانة المسلم كترك إنقاذ الغريق التي فيها فوات نفسه^(٥٠).
يجاب عنه: بأن الحديث ضعيف فلا يستدل به.

أما الأثر:

عن الحسن: " أن رجلاً أتى أهل ماء فاستسقاهم فلم يسقوه حتى مات عطشاً فأغرقهم عمر بن الخطاب رضي الله عنه الدية"^(٥١).

وجه الدلالة: فيه دليل صريح على أن منع عن غيره ما يحتاج إليه من طعام أو شراب مع قدرته على ذلك فمات، ضمنه ويقاس عليه من ترك إنقاذ الغريق، فغرق ومات، فعليه الضمان^(٥٢).

يجاب عنه من وجهين:

١. الأثر ضعيف.
٢. إن صح الأثر فالراجح أن اجتهد الصحابي ليس بحجة (٥٣).

أدلة المذهب الثاني:

استدل أصحاب المذهب الثاني بالمعقول، وهو كالاتي:
إن تارك إنقاذ الغريق مع إمكانية ذلك عاصٍ لكنه لم يكن سبباً في هلاكه ولا ينسب القتل إليه (٥٤).

المذهب الراجح:

بعد النظر إلى المذهبين وأدلتهم يرى الباحث ترجيح المذهب الثاني القاضي بعدم وجوب الضمان، وذلك للأسباب التالية:

١. الآثار التي استند إليها أصحاب المذهب الأول ضعيفة، ولذلك لا يصلح الاستدلال بها.
٢. إمكانية المناقشة، والرد على هذه الأدلة كما بيناه سابقاً.
٣. قياسهم تارك الغريق بدون إنقاذ على من منع الطعام عن شخص، فتسبب بهلاكه، قياس مع الفارق، لأنه في المسألة الأولى تسبب مباشرة في الهلاك وتعدي بفعله، أما في الثانية فلم يكن منه فعلاً إيجابياً، ولم يكن سبباً للموت، وإن كان أثماً.
٤. القول بوجوب الضمان فيه إننا نحمل تارك إنقاذ الغريق المسؤولية عن قتله وموته، وهذا غير مستقيم، فمن ترك إنقاذ الغريق لم يقتله، لأن القتل يكون بالمباشرة أو التسبب.
٥. مع قولنا بترجيح عدم وجوب الضمان لكن تارك إنقاذ الغريق المستطيع الإنقاذ يَأْتُم، لأنه تخلى عن أخيه في وقت كان في حاجة إليه، ونرى أن يعاقب عقوبة تعزيرية لتركه النفس بدون إنقاذ وخذل من يستحق النصرة ولعدم وجود عقوبة مقدرة في الشريعة.
٦. تشديد العقوبة التعزيرية على من كلف بهذه المهمة رسمياً كأفراد الدفاع المدني وطواقم الإنقاذ، لأنه مكلف شرعاً وقانوناً بإنقاذ الغرقى (٥٥).

المبحث الثالث

تدابير الحد من الغرق في الشريعة الإسلامية

أولاً- حفظ النفوس في الشريعة الإسلامية، ودور الدولة في حفظها:

- ١- **حفظ النفوس في الشريعة الإسلامية:** إن الله سبحانه وتعالى خلق الإنسان، وميزه عن كثير من الخلق بميزات كثيرة بالعقل والنطق، فقد قال سبحانه وتعالى: **{خَلَقَ الْإِنْسَانَ (٣) عَلَّمَهُ الْبَيَانَ}** (٥٦).
- وكذلك خلقه في أحسن صورة **{لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ}** (٥٧).

وعنيت الشريعة بالنفس الإنسانية، وجاءت لحفظها وشرعت ما يحقق لها المصالح، ويدبراً عنها المفاسد، وحفظ النفوس إحدى الكليات الخمس التي اجتمعت الملل على

حفظها، ونقل ذلك الأصوليون وقالوا: اجتمعت الملل على حفظ الأديان والنفوس والعقول والأعراض^(٥٨)، ولذلك اعتبرت الشريعة الجريمة الموجهة للنفس الإنسانية، والاعتداء عليها بأنها موجهة للإنسانية كلها كما قال الله تعالى: ﴿مَنْ أَجَلَ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا﴾^(٥٩).

وجه الدلالة: دليل على من قتل نفساً واحدة، وانتهك حرمتها فهو مثل من قتل الناس جميعاً^(٦٠).

وقد قررت الشريعة لها حرمة عظيمة أعظم من حرمة الكعبة فقد روى أن عبد الله بن عمر قال: " رأيت رسول الله ﷺ يطوف بالكعبة ويقول " ما أطيبك وأطيب ريحك ما أعظمك وأعظم حرمتك، والذي نفس محمد بيده لحرمة مؤمن أعظم عند الله حرمة منك ماله، ودمه وأن نظن به إلا خيراً" ^(٦١).

وجه الدلالة: في الحديث دلالة واضحة على أن حرمة المؤمن عند الله عظيمة بل هي أعظم من حرمة الكعبة.

وحرمة قتل النفس قطعية، وأشار الإمام الشاطبي إلى أن القطع بحرمة قتل النفس جاءت من استقراء الجوانب الآتية^(٦٢):

١. الأدلة التي جاءت في تحريم قتل النفس.
٢. الأدلة التي جاءت في وجوب القصاص من القاتل.
٣. الأدلة التي جاءت بالوعيد لمن قتلها.
٤. الأدلة التي جاءت في قرن قتلها بالشرك، وبيان أن ذلك من الكبائر.
٥. الأدلة التي جاءت في وجوب إطعام المضطر وسد رمقه.
٦. الأدلة التي جاءت في وجوب الزكاة، وهي مساعدة للفقراء والمحتاجين للمحافظة على نفوسهم.
٧. الأدلة التي جاءت في وجوب النفقة على من لا يقدر على إصلاح نفسه.
٨. الأدلة التي جاءت في الترخيص للمضطر في تناول الحرام لحفظ نفسه.
٩. الأدلة التي جاءت في إقامة الحكام والقضاة، وجعل حفظ النفوس واحدة من وظائفهم.
١٠. ترتيب الأجناد ولمحاربة كل من سولت نفسه أن يقتل نفساً.

٢- **دور الدولة في حفظ النفوس:** إن الإسلام يعتبر الدولة هي التي تحقق مقاصد الشريعة، وتحقق المصالح الدينية والدنيوية للعباد، كما عبر عنها الفقهاء المصالح والمفاسد في المعاش والمعاد، والمقاصد الضرورية هي الخمس "الدين والنفس والنسل والعقل والمال"، والدولة الإسلامية لا بد أن تبذل جهودها في الحفاظ على هذه المقاصد^(٦٣).

وإن الله سبحانه وتعالى كلف الإمام بأمانة عظيمة، ولذلك كان الصحابة يتهربون من الإمارة، لأنها تركة عظيمة، وحسرة وندامة يوم القيامة لمن تهاون بحقها، فالدولة

مسئولة عن رعيته، وقد جاء عن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ قال: " كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته، والإمام راع ومسؤول عن رعيته " (٦٤).

وجه الدلالة: في الحديث دلالة على أن رعاية الإمام لرعيته واجبة، وهي مسئولة منه ورعايته بإقامة الحدود والتعازير ومعاقبته المذنبين وزجر المتهاونين (٦٥). وحفظ النفس من أهم أولويات الإمام، لأن بها يتحقق أهم مقصد من مقاصد الشريعة بعد حفظ الدين، وذكر الإمام الماوردي واجبات الإمام، ومنها واجبات تتعلق بحفظ النفوس وهي كالآتي:

الأول: تنفيذ الأحكام بين المتشاجرين، وقطع الخصام بين المتنازعين فلا يتعدى ظالم، ولا يضعف مظلوم.

الثاني: حماية البيضة، والذب عن الحريم ليتصرف الناس في المعاش، وينتثروا في الأسفار آمنين من تغرير بنفس أو مال.

والثالث: إقامة الحدود.

الرابع: تحصين الثغور بالعدة المانعة، والقوة الدافعة حتى لا تظفر الأعداء بغرة ينتهكون فيها محرماً ويسفكون منها لمسلم أو معاهد دماً (٦٦).

وحفظ النفوس هي حفظ الأرواح من التلف أفراداً وعموماً، ولذلك شرع إقامة الحدود والقصاص لما فيه استتباب للأمن العام، وصون للدماء وصيانة للمجتمع وزجر للمعتدين، وتهدة لصدور ذوي القتلى (٦٧).

وعلى الدولة أن تعمل على اتخاذ الوسائل المناسبة لحفظ النفوس من الهلاك قبل وقوع الجريمة قال الإمام الشاطبي " الشريعة مبنية على الاحتياط والأخذ بالحزم، والتحرز منها عسى أن يكون طريقاً إلى مفسدة (٦٨).

ويستدل على اتخاذ التدابير اللازمة لحفظ النفوس قبل وقوع إتلافها بالآتي:

١. عن أنس قال: جعل المهاجرون والأنصار يحفرون الخندق حول المدينة وينقلون من التراب على متونهم (٦٩).

وجه الدلالة: حفر النبي ﷺ وأصحابه خندقاً حول المدينة عند علمهم بغزو قريش للمدينة وهو دليل على اتخاذ التدابير الوقائية.

٢. منع عمر بن الخطاب الجيش من دخول الشام لأجل طاعون عمواس (٧٠).

وجه الدلالة: منع سيدنا عمر الجيش من دخول الشام، وذلك انتشار وباء الطاعون حفظاً للأنفس من الهلاك، وهذا من التدابير الوقائية لحفظ النفوس.

ثانياً: تدابير الحد من الغرق (٧١):

يمثل الغرق سبباً من أهم أسباب الوفيات في العالم، وتسير الإحصائيات إلى وقوع ما لا يقل عن ٣٧٢٠٠٠ حالة وفاة سنوياً في أرجاء العالم، ولذلك لا بد من اتخاذ التدابير اللازمة للحد من الغرق، فيحرم إهلاك النفس وكل ما يؤدي إلى هلاكها، "فالوسائل لها

حكم المقاصد"، والوقاية خير من العلاج، وهذا ما دعت إليه الشريعة إلى اتخاذ التدابير اللازمة للحفاظ على النفس^(٧٢).

وتنقسم تدابير الحد من الغرق إلى قسمين:

القسم الأول: تدابير الحد من الغرق الواجبة على الفرد.

القسم الثاني: تدابير الحد من الغرق الواجبة على الدولة.

القسم الأول: تدابير الحد من الغرق الواجبة على الفرد^(٧٣).

١. استشعار الفرد أهمية النفس التي بين جنبيه، لأن الحياة حق خالص لك، ليس له أن يعرضها للخطر أو التهلكة، وذلك لقوله تعالى: {وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ} ^(٧٤).

وجه الدلالة: في الآية نهي عن إلقاء النفس وتعريضها إلى كل شيء يؤدي إلى الهلاك ^(٧٥).

قال الإمام الشاطبي: " ونفس المكلف أيضاً داخلة في هذا الحق، إذ ليس له التسليط على نفسه، ولا على عضو من أعضائه بالإتلاف " ^(٧٦).

٢. البعد عن أماكن الخطر في السباحة، واختيار الأوقات المسموح بها للسباحة، والأماكن الذي يتواجد بها المنقذون.

٣. عدم التهور والذهاب إلى مسافات بعيدة تعرض حياة الفرد إلى خطر الغرق.

٤. مراقبة الأطفال ومتابعتهم عند قيامهم بالسباحة.

٥. الالتحاق بدورات الإسعافات الأولية التي تساعد على إنقاذ حياة الغريق، وتقديم الإسعافات اللازمة له.

٦. تعلم السباحة وهي من باب الوقاية خير من العلاج، وهي من الأمور التي رغب الإسلام في تعلمها ^(٧٧)، وجاءت أحاديث تحت على السباحة منها:

أ. عن عطاء بن أبي رباح قال: رأيت جابر بن عبد الله وجابر بن عمير الأنصاريين يرميان قال: " فأما أحدهما فجلس " فقال له أصحابه: "أكسنت" قال: نعم فقال أحدهما للآخر أما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: " كل شيء ليس من ذكر الله فهو لعب لا يكون أربعة: ملاعبة الرجل امرأته، وتأديب الرجل فرسه، ومشى الرجل بين الفرضين، وتعلم الرجل السباحة " ^(٧٨).

وجه الدلالة: الحديث دليل على أن كل شيء ليس من ذكر الله فهو مذموم إلا أن يكون واحدة من أربعة، وذكر تعلم الرجل السباحة، لأنه عون له على الجهاد، وعلى اتقاء المخاطر ^(٧٩).

ب. عن مكحول أن عمر بن الخطاب كتب إلى أهل الشام "أن علموا أولادكم السباحة والرمي والفروسية" ^(٨٠).

٧. عدم المجازفة بالهجرة غير الشرعية التي ينتج عنها غرق كثير من المهاجرين.

القسم الثاني- تدابير الحد من الغرق الواجبة على الدولة:

يجب على الدولة أن تتخذ التدابير اللازمة للحد من الغرق التي تحصد أرواح كثير من الناس، وهي كالآتي:

١. إصدار قوانين لتنظيم عملية السباحة، وأماكنها، والتدابير الوقائية لمنع الغرق.
٢. تضمين المناهج بمبادئ الإسعافات الأولية بشكل عام ، وفي حالة التعرض للغرق بشكل خاص.
٣. تعليم الأطفال مبادئ السباحة في المدارس عبر المناهج.
٤. تحديد الأماكن الخطرة في السباحة بلافتات وعلامات واضحة.
٥. توفير أعداد مناسبة من المنقذين المؤهلين والذين على درجة عالية من الكفاءة.
٦. إصدار عقوبات صارمة في حق المقصرين في عملية إنقاذ الغرقى.
٧. تجهيز السفن بأحدث التقنيات لتقوم بعملية إنقاذ الغرقى.
٨. تنظيم عملية الهجرة ومنع الهجرة غير الشرعية التي تعتبر سبباً من أسباب الغرق، وكمثال بسيط أعلنت منظمة الهجرة الدولية غرق ٣٧٠٠ مهاجر غير شرعي في البحر الأبيض المتوسط سنة ٢٠١٥م، أثناء محاولتهم الوصول إلى سواحل أوروبا^(٨١)، فيجب إصدار القوانين التي تنظم ذلك وعقوبات تعاقب الذين يقومون بها، ويسهلون عمليات الهجرة غير الشرعية.
٩. تشجيع الدراسات والأبحاث التي تقترح الحلول والإجراءات اللازمة للحد من الغرق.
١٠. نشر التوعية المجتمعية عبر وسائل الإعلام والوزارات المختصة، والمؤسسات في كيفية الوقاية من الغرق.

المبحث الرابع

حقوق الغريق بعد موته في الشريعة الإسلامية

أولاً- غسل الغريق وتجهيزه:

١- غسل الغريق وتكفينه:

اتفق الفقهاء على وجوب غسل الغريق وتكفينه^(٨٢)، وأنه فرض على الكفاية، ويستحب أن يغسل الغريق ثلاثاً عند أبي يوسف^(٨٣)، ويمكن أن يستدل لوجوب غسله وتكفينه بالآتي:

أ. عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ "خر رجل من بعيه فوقصته، فمات، فقال "اغسلوه بماء وسدر، وكفنوه في ثوبيه، ولا تخمروا رأسه، فإنه يأتي يوم القيامة ملبياً"^(٨٤).

ب. عن أم عطية الأنصارية رضي الله عنهما قالت: دخل علينا رسول الله حين توفيت ابنته فقال: " اغسلنها ثلاثاً، أو خمساً أو أكثر من ذلك إن رأيتم ذلك بماء وسدر، واجعلن في الآخرة كافوراً، فإذا فرغتن فاذنني فلما فرغن آذناه "^(٨٥).

وجه الدلالة من الحديثين: فيهما دلالة على وجوب غسل الميت وتكفينه، وبذلك أمر النبي ﷺ، والأمر للوجوب، وهو عام بكل ميت، ويدخل تحته الغريق.

ج. عن عطاء قال: "يغسل الغريق ويكفن ويخيط ويصنع به ما يصنع بغيره" ^(٨٦).
د. سئل سفيان هل يغسل الغريق؟ قال: نعم" ^(٨٧).

وجه الدلالة: من الأثرين: دلالة على وجوب غسل الغريق وتكفينه.

ه. لأن الغريق ميت، ونحن مأمورون بغسل الميت، فلا يسقط عنا إلا بفعلنا ^(٨٨).

٢- تجهيز الغريق:

يستحب المبادرة إلى غسل الغريق وتجهيزه ^(٨٩)، وذلك للأدلة التالية:

أ. عن علي بن أبي طالب أن رسول الله ﷺ قال له: " يا علي ثلاث لا تؤخرها الصلاة إذا أتت، والجنابة إذا حضرت، والأيم إذا وجدت لها كفناً " ^(٩٠).

وجه الدلالة: في الحديث أمر بالإسراع بالجنابة، وعدم تأخر تجهيزها.

ب. عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: " أسرعوا بالجنابة فإن تك صالحة فخير تقدمناها عليه، وإن تكن غير ذلك فشر تضعونه عن رقابكم " ^(٩١).

وجه الدلالة: في الحديث حث على الإسراع بالجنابة، فإن كانت صالحة فتسرعون بها للقاء ما وعده به ربه، وإن كانت غير ذلك فشر تضعونه عنكم ولا سيما أنها بعيدة من الرحمة، فلا مصلحة لكم في مصاحبتها ^(٩٢).

واستثنى المالكية الغريق من استحباب الإسراع بالتجهيز فقالوا: يستحب في المذهب تأخير دفنه مخافة أن يكون الماء قد غمره فلم تتبين حياته ^(٩٣).

ويرجح الباحث استحباب تجهيز ودفن الغريق، لأنه يمكن التيقن من موته بالوسائل الحديثة مع تقدم الطب في هذا العصر.

ثانياً- الصلاة على الغريق:

للصلاة على الغريق ثلاث أحوال:

١. الحالة الأولى: إذا وجد الغريق بجسده كاملاً.

٢. الحالة الثانية: إذا لم يعثر على الغريق.

٣. الحالة الثالثة: إذا عثر على بعض جسده.

١- الحالة الأولى: إذا وجد الغريق بجسده كاملاً:

اتفق الفقهاء في هذه الحالة أنه يصلّى عليه ^(٩٤).

قال في الموسوعة الفقهية الكويتية " إذا وجد الغريق فإنه يغسل ويكفن ويصلّى عليه كأبي ميت آخر " ^(٩٥).

٢- الحالة الثانية: إذا لم يعثر على الغريق.

هذه مسألة صلاة الغائب، وفيها خلاف بين الفقهاء، وسنتناولها كالاتي:

تحرير محل النزاع:

اتفق الفقهاء أنه إذا وجد الغريق، فإنه يصلّى عليه، ولكنهم اختلفوا إذا لم يعثر عليه على مذهبين:

مذاهب الفقهاء:

المذهب الأول: يصلى على الغريق، لأن الصلاة على الغائب مشروعة، وهو قول بعض المالكية، والشافعية، والمعتد عند الحنابلة، الظاهرية^(٩٦).

المذهب الثاني: لا يصلى على الغريق الذي لم يعثر عليه، وهو قول الحنفية، والمالكية، ورواية عن أحمد^(٩٧)، واختلف المالكية فيما بينهم هل هي مكروهة أم محرمة^(٩٨).

سبب الخلاف:

اختلفهم في صلاة النبي على النجاشي، فاختلّفوا في صلاة النبي ﷺ على النجاشي هل كانت صلاة على الغائب أم أن الله أحضر له الجنازة فصلى عليها فلا تكون صلاة على الغائب بل صلاة على الحاضر؟.

أدلة المذهب الأول:

استدل أصحاب المذهب الأول بالسنة والمعقول:

أما السنة:

١- عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: " نعى النبي ﷺ إلى أصحابه النجاشي ثم تقدم فصفوا خلفه فكبروا أربعاً"^(٩٩).

وجه الدلالة: في الحديث دلالة واضحة على جواز صلاة الغائب، فالنبي صلى الله عليه وسلم صلى على النجاشي عندما مات، وهو في أرض الحبشة.

٢- عن أبي هريرة أن رجلاً أسوداً أو امرأة سوداء كان يقيم المسجد فمات، فسأل رسول الله ﷺ فقالوا مات، قال: " أفلا كنتم أدنتموني به، دلوني على قبره - أو قال قبرها - فأتى قبرها فصلى عليها "^(١٠٠).

وجه الدلالة: دل على أن النبي ﷺ كان يصلي على قبر الميت إذا فاتته الصلاة، وهذا دليل على جواز الصلاة على الغائب.

المعقول:

١. لو كان ممنوعاً لما فعله النبي ﷺ، ولو كان من خصوصيته لبين ذلك، ولا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة^(١٠١).

٢. لأن القصد من صلاة الجنازة الدعاء للميت بالمغفرة، وهذا ليس فيه خلاف سواء بالشهود أو بالغيبة^(١٠٢).

أدلة المذهب الثاني:

استدل أصحاب القول الثاني بالسنة والمعقول:

أما السنة:

١. عن عمران بن حصين قال: " أنبأنا رسول الله ﷺ: أن أخاكم النجاشي توفي فقوموا فصلوا عليه، فقام رسول الله ﷺ وصلوا خلفه، وكبر أربعاً وهم لا يظنون إلا أن جنازته بين يديه"^(١٠٣).

وجه الدلالة: فيه دليل على أن النبي ﷺ رأى النجاشي بحضرته، وهذا من خصوصيته، ويكون حكمه حكم الحاضر بين يدي الإمام الذي لا يراه المؤمنون.

أما المعقول:

١. لو جازت صلاة الغائب لما ترك المسلمون الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأجمع المسلمون على ترك ذلك، وفيه دليل صريح على عدم الجواز (١٠٤).

٢. لأن الفرض يسقط بالفعل مرة واحدة، ولا يجوز التكرار، لأن التنفل بصلاة الجنازة غير مشروع (١٠٥).

٣. لأن حضور الميت شرط لصحة صلاة الجنازة بدليل ما لو كان في بلد واحد لم يجز الصلاة عليها مع غيبتها عنه (١٠٧).

المذهب الراجح:

بعد عرض المذاهب وأدلتها تبين للباحث رجحان المذهب الأول الذي يقول بجواز الصلاة على الغريق الذي لم يعثر عليه لمشروعية صلاة الغائب، وذلك للدلة التالية:

١. ثبوت الأحاديث الصريحة بصلاة النبي ﷺ على النجاشي، وهذا دليل واضح على جواز الصلاة على الغائب.

٢. لا دليل على الخصوصية، ولو كان خاصاً لجاء دليل، وبيان لذلك.

٣. لم يثبت بحديث صحيح بأنه رأى النعش (١٠٨)، أما حديث عمران بن حصين (١٠٩)، فلا يدل على ذلك، ولكن معناه أنهم صلوا عليه وشفوا كما يشفوا على الميت أمامهم (١١٠).

٤. قولهم " طويت له الأرض " بأن فتح هذه الباب فيه فساد كبير فلن يبقى شيء من ظواهر الشرع لاحتمال انحراف العادة في تلك القضية (١١١).

٥. أما ترك المسلمين الصلاة عليه بعد وفاته، لأنه فيه سد للمفسدة التي حذر منها في قوله ﷺ " لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد " (١١٢).

الحالة الثالثة: إذا عثر على بعض جسده:

إذا عثر على بعض الجسد الغريق فقد اختلف الفقهاء في هذه المسألة.

تحرير محل النزاع:

اتفق الفقهاء على الصلاة على الغريق إذا عثر على جسده (١١٣)، ولكنهم اختلفوا إذا عثر على بعض جسده.

مذاهب الفقهاء:

اختلف الفقهاء في هذه المسألة على مذهبين:

المذهب الأول: يصلى عليه سواء قل البعض أو أكثر، وهو قول الشافعية والحنابلة والظاهرية (١١٤).

المذهب الثاني: إن وجد أكثر من نصفه غسل وصلي عليه أما أقل من ذلك فلا، وهو قول الحنفية والمالكية (١١٥).

أدلة المذهب الأول:

استدل أصحاب المذهب الأول بالأثر والمعقول:

أما الأثر:

١. "أن عمر صلى على عظام بالشام" (١١٦).
٢. أن أبا عبيده صلى على رؤوس بالشام (١١٧).
٣. ألقى طائراً يداً بمكة من وقعة الجمل فعرفت بالخاتم، وكانت يد عبد الرحمن بن عتاب بن أسيد، فصلى عليها أهل مكة، وكان ذلك بمحضر من الصحابة ولم يعرف من الصحابة مخالف (١١٨).

وجه الدلالة من الآثار:

دليل على أنه يصلى على من عثر على جزء من جسده قل أو كثر.

المعقول:

١. لا فرق بين أكثر جسده وأقله، فيصلى عليه.
٢. لأن حرمة البعض كحرمة الكل (١١٩).

أدلة المذهب الثاني:

استدل أصحاب المذهب الثاني بالمعقول وهو كالآتي:

١. يصلى على أكثره لتناول اسم الميت له (١٢٠).
٢. لا يصلى على أقله، لأنه لو وجد الباقي فيصلى عليه، فيؤدى ذلك إلى تكرار الصلاة على ميت واحد (١٢١).

المذهب الرابع:

بعد النظر في المذاهب وأدلتها يتبين للباحث ترجيح المذهب الأول الذي يقول بجواز الصلاة على بعض جسده قل أو كثر، وذلك لأن حرمة المسلم واحدة في كل جسده فإذا ذهب بعض لم تذهب حرمة ما بقي (١٢٢).

ثالثاً- ميراث الغرقى:

تظهر أهمية هذه المسألة لتكرارها في الواقع المعاصر، وهي تعالج ميراث الغرقى إذا غرق متوارثان أو أكثر في حادثة جماعية، كغرق عبارة أو سقوط طائرة في بحر، ولهم خمس حالات (١٢٣):

الحالة الأولى: أن يعلم بأن الجماعة مات أفرادها جميعاً في آن واحد لم يسبق أحدهم الآخر، ففي هذه الحالة لا توارث بينهم بالإجماع، لأن من شرط الإرث تحقيق حياة الوارث بعد موت المورث.

الحالة الثانية: أن يعلم تأخر موت أحدهم بعينه عن موت الآخر، ولم ينس، فالمتأخر يرث المتقدم بالإجماع لتحقيق حياة الوارث بعد موت المورث.

الحالة الثالثة: أن يعلم تأخر موت بعضهم عن موت البعض الآخر من غير تعيين للمتقدم والمتأخر.

الحالة الرابعة: أن يعلم تأخر موت البعض عن موت بعضهم الآخر بعينه، لكنه نسي.

الحالة الخامسة: أن يجهل واقع موتهم، فلا يدري أماتوا جميعاً أم ماتوا متفاوتين. في الحالات الأولى والثانية محل اتفاق ^(١٢٤)، أما الحالة الثالثة والرابعة والخامسة، وهم الذين يغرقون ولا يدري من مات فيهم قبل صاحبه، فقد اختلف الفقهاء في ميراثهم إلى مذهبين:

المذهب الأول: لا توارث بينهم مطلقاً في هذه الحالات الثلاث ويرثهم الأحياء، وهو قول الحنفية، والمالكية، والشافعية، والحنابلة في قول ^(١٢٥).

المذهب الثاني: في هذه الحالات يرث أحدهم الآخر، وهو قول علي وعمر والحنابلة في قول ^(١٢٦).

أدلة المذهب الأول:

استدل أصحاب المذهب الأول بالأثر والمعقول وهو كالاتي:

أما الأثر:

١. عن زيد بن ثابت قال " كل قوم متوارثين عمي موتهم في هدم أو غرق فإنهم لا يتوارثون، يرثهم الأحياء " ^(١٢٧).

٢. عن يحيى بن عتيق قال: " قرأت في بعض كتب عمر بن عبد العزيز في القوم يقع عليهم البيت لا يدري أبهم مات قبل، قال: " لا يورث الأموات بعضهم من بعض، ولا يورث الأحياء من الأموات " ^(١٢٨).

٣. عن جعفر عن أبيه " أن أم كلثوم وابنها زيداً ماتا في يوم واحد فالتقت الصائحتان في الطريق فلم يرث واحد منهما من صاحبه، وأن أهل الحرّة لم يتوارثوا، وأن أهل صفين لم يتوارثوا " ^(١٢٩).

وجه الدلالة من الآثار: في الآثار دلالة على أنه إذا مات المتوارثون معاً، ولم يعرف أيهم مات قبل الآخر بأنهم لم يتوارثوا بل يرثهم الأحياء.

أما المعقول:

لأن شروط الإرث حياة الوارث بعد موت المورث، وهذا الشرط ليس بمتحقق هنا بل هو مشكوك فيه ولا تورث مع الشك ^(١٣٠).

أدلة المذهب الثاني:

استدل أصحاب المذهب الثاني بالأثر والمعقول وهو كالاتي:

أما الأثر:

١. عن الشعبي: " أن بيتاً في الشام وقع على قوم، فورث عمر بعضهم من بعض " ^(١٣١).

٢. عن علي: " أنه ورث أخوين قتلا بصفين أحدهما بين الآخر " ^(١٣٢).

وجه الدلالة من الأثرين: فيهما دليل على توريث الغرقى بعضهم من بعض.

أما المعقول:

أن الأصل حياة كل منهما، وموته بعد صاحبه مشكوك فيه، فلا يترك اليقين لأمر مشكوك فيه (١٣٣).

المذهب الراجح:

بعد النظر في المذاهب، وأدلتها يرى الباحث ترجيح المذهب الأول الذي يقول بعدم توارث الغرقى بعضهم البعض، وإنما يورثهم الأحياء وذلك للأسباب التالية:

١. الآثار التي استدلت بها أصحاب القول الأول أصح سنداً من الآثار التي استدلت بها أصحاب القول الثاني.

٢. لأن التحقق من حياة الوارث بعد موت مورثه غير متيقن.

٣. الميراث حق للورثة، وهذا الحق لا يثبت بالشك، ويترتب عليه التزامات واستحقاقات.

الخاتمة:

وفيها أهم النتائج والتوصيات:

أولاً- أهم النتائج:

١. اهتم الإسلام بحقوق الغرقى وسبق جميع الأنظمة والقوانين، وجعل لهم حقوقاً في الدنيا، وأجرأ كبيراً في الآخرة، وعدهم من الشهداء.

٢. إنقاذ الغريق فرض كفاية لمن كان قادراً على ذلك لما فيه من المحافظة على النفس المصونة، وقدمت على كثير من العبادات كالفطر للصائم لإنقاذ الغريق كذلك قطع الصلاة وغيرها من المسائل التي ذكرها الفقهاء.

٣. ترك إنقاذ الغريق إثم على من كان مستطيعاً، ولكنه لا يضمن بل يعاقب عقوبة تعزيرية.

٤. جاءت الشريعة لحفظ النفس، ولذلك يجب اتخاذ التدابير اللازمة للحد من الغرق سواء من جهة الفرد أو جهة الدولة.

٥. رتبت الشريعة الإسلامية حقوقاً للغرقى بعد موتهم، ومنها وجوب تغسيلهم، وتكفينهم، والصلاة عليهم، ويصلى عليهم إذا كانوا حاضرين اتفاقاً، على الرأي الراجح يصلى عليهم صلاة الغائب أو على جسد.

٦. الغرقى الذين يموتون في آن واحد، ويعلم المتقدم من المتأخر يرثون اتفاقاً، أما إذا لم يعرف المتقدم من المتأخر فلا يرثون، وإنما يرثهم الأحياء على الرأي الراجح.

ثانياً- أهم التوصيات:

١. بيان حقوق الإنسان في الشريعة الإسلامية بشكل عام، وحقوق الموتى بشكل خاص من خلال وسائل الإعلام المختلفة والمحاضرات والندوات.

٢. إصدار قوانين خاصة تنظم عملية السباحة للحد من الغرق، وتتضمن عقوبات في حق المقصرين في عملية إنقاذ الغرقى.
٣. إعداد التجهيزات الحديثة المناسبة في أماكن السباحة، وتوفير الطواقم المدربة، وتحديد أماكن محددة للسباحة للحد من الغرق.
٤. تضمين المناهج الدراسية بحقوق الغرقى، وتعليم الطلاب الوسائل، والأساليب للوقاية من الغرق.
٥. الاهتمام بتعليم مبادئ السباحة، وخصوصاً للأطفال من دورات يشرف عليها مدربون متخصصون.

هوامش الدراسة:

- (١) السرخسي: المبسوط (٣٠/٢) [سورة الإسراء: ٧٠].
- (٢) ابن منظور: لسان العرب (١٠/١٨٣)، الفيومي، المصباح المنير (٢/٤٤٥).
- (٣) الأوقاف: الموسوعة الفقهية (٣١/١٨٢).
- (٤) قلنجي، وقنيبي: معجم لغة الفقهاء (١/٣٣١).
- (٥) ابن عابدين: حاشية ردالمحتار (٢/٢٥٣)، النفراوي: الفواكه الدواني (١/٩٦)، الدمياطي، إعانة الطالبين (٢/١٥٤)، الأوقاف: الموسوعة الفقهية (٢٦/٢٧٣).
- (٦) البخاري: صحيح البخاري (كتاب الجهاد والسير/باب من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا (٤/٢٠) ح ٢٨١٠).
- (٧) النووي: شرح صحيح مسلم (١٣/٤٩).
- (٨) أبو داود: سنن أبي داود [كتلب الصلاة/باب طول القيام (٢/٦٩) ح ١٤٤٩]، صحيح، انظر: الألباني في نفس المصدر.
- (٩) السرخسي: المبسوط (٢/٥٩)، المدونة: الإمام مالك (١/٢٥٩)، الرملي: نهاية المحتاج (٢/٤٩٧)، ابن قدامة: الكافي (١/٣٥٨).
- (١٠) [سورة آل عمران: ١٦٩].
- (١١) القرطبي: تفسير (٤/٢٦٨).
- (١٢) المليباري: فتح المعين (٢/١٣٦)، الزحيلي: الفقه الإسلامي وأدلته ٨ (٢/١٥٨٨)، أبو جيب: القاموس الفقهي لغة واصطلاحاً (١/٢٠٣).
- (١٣) النووي: شرح صحيح مسلم (٢/٨٨)، ابن دقيق العيد: إحكام الأحكام (١/٥٠٢).
- (١٤) التويجري: موسوعة الفقه الإسلامي (٢/٧٧٠)، أبو جيب: القاموس الفقهي (١/٢٠٣).
- (١٥) العمراني: البيان (٣/٨٦)، ابن قدامة: المغني (٢/٣٩٩).
- (١٦) ذات الجنب: التهاب في الغشاء المحيط بالرئة بسبب سعالاً، وحمى ونخساً، انظر: عمر: معجم اللغة العربية المعاصرة (١/٤٠٣).

- (١٧) الدمياطي: إعانة الطالبين (١٥٤/٢)، ابن قدامة: المغني (٣٩٩/٢)، الزحيلي: الفقه الإسلامي وأدلته (٦٩٩ / ٢).
- (١٨) البخاري: صحيح البخاري [كتاب الجهاد الميسر/ باب الشهادة سبع سوى القتل (٢٤/٤) ح ٢٨٢٩].
- (١٩) تموت بجمع: هي المرأة التي تموت حاملاً جامعة ولدها في بطنها، انظر: النووي شرح صحيح مسلم (٦٣/١٣).
- (٢٠) مالك: موطأ مالك [كتاب الجنائز/ باب النهي عن البكاء عن الميت (٢٣٣/١) ح ٣٦].
- (٢١) النووي: شرح صحيح مسلم (٦٣/١٣).
- (٢٢) السرخسي: المبسوط (٥١/٣)، النفراوي: الفواكه الدواني (٩٦/١)، الخطيب الشربيني: مغني المحتاج (٣٥/٢)، ابن قدامة: المغني (٣٤٨/٢).
- (٢٣) أبو زكريا الأنصاري: أسنى المطالب (٣١٥/١).
- (٢٤) المائد: هو الذي يدور رأسه من ريح البحر واضطراب السفينة بالأمواج، انظر: العظيم أبادي: عون المعبود (١٢٣ / ٧).
- (٢٥) أبو داود: سنن أبي داود [كتاب الجهاد/ باب فضل الغزو في البحر (٧/٣) ح ٢٤٩٣، حسن، انظر: الألباني في نفس المصدر].
- (٢٦) القاري، مرقاة المفاتيح (٢٤٨٥/٦).
- (٢٧) الألوسي، تفسير (٣١٠/١).
- (٢٨) ابن عابدين، حاشية (٥١/٢)، النووي: المجموع (٤٠/١٣)، ابن قدامة: المغني (٥٦/٢)، الأوقاف: الموسوعة الفقهية (٧٩/٢٥).
- (٢٩) الذخيرة: القرافي (٩٠/٩).
- (٣٠) [سورة المائدة: ٣٢].
- (٣١) ابن الجوزي: زاد المسير (٥٤٠/١).
- (٣٢) البخاري: صحيح البخاري [كتاب الزكاة/ باب على كل مسلم صدقة فمن لم يجد فليعمل (١١٥/٢) ح ١٤٤٥].
- (٣٣) ابن حجر: فتح الباري (١٢/١١).
- (٣٤) البيهقي: شعب الايمان [باب في تعظيم القرآن (١٦/٦) ح ٢٤٢١]، صحيح، انظر: الألباني: صحيح وضعيف الجامع الصغير (٨٦٩ / ١) ح ٨٨٨٥.
- (٣٥) المنياوي: التمهيد-شرح مختصر الأصول (١٣/١).
- (٣٦) ابن عبد السلام: قواعد الأحكام (٦٦٩/١).
- (٣٧) البيان: العمراني (٥١٥/٣)، الجمل: حاشية (٧٧/٢).
- (٣٨) الشوكاني: السيل الجرار (٨٩٢ / ١).
- (٣٩) الزبيدي: تاج العروس (٩١/٢٧)، الزيات وآخرون: المعجم الوسيط (٨٤/١).
- (٤٠) عودة: التشريع الجنائي (٧١/١).

- (٤١) مسلم: صحيح مسلم [كتاب البر والصلة/ باب تحريم ظلم المسلم وخذله (١٩٨٦/٤) ح ٢٥٦٤].
- (٤٢) أبو داود: سنن أبي داود [كتاب الأدب/ باب من رد عن مسلم غيبة (٢٧/٤) ح ٤٨٨٤] ضعيف، انظر: الألباني في نفس المصدر.
- (٤٣) المباركفوري، تحفة الأحوذى (٤٥/٦).
- (٤٤) الموصلي: الاختيار (١٧٥/٤)، البهوتي: كشف القناع (٣٨٠/١)، الأوقاف: الموسوعة الفقهية (١٨٣/٣١).
- (٤٥) التضمنين لغة: ضمن الشيء، وبه ضمناً وضماناً كفل به، وفلان ضامن، وضمنين أي كافل وكفيل، انظر: ابن منظور: لسان العرب (٢٥٧/١٣).
- اصطلاحاً "هو التزام بتعويض مالي عن ضرر الغير" انظر: الزرقا: المدخل الفقهي العام (١٠٣٢/٢).
- (٤٦) الدسوقي: حاشية (١١/٢)، ابن قدامة: الشرح الكبير (٥٠٢/٩).
- (٤٧) الموصلي: الاختيار (١٧٥/٤)، الشربيني الخطيب: مغني المحتاج (٣٢٧/٥)، البهوتي: كشف القناع (٣٨٠/١).
- (٤٨) الزركشي: البحر المحيط (٥٦/٨).
- (٤٩) ابن ماجه: سنن ابن ماجه [كتاب الديات/ باب التغليظ في قتل مسلم ظلماً (٨٧٤/٢) ح ٢٦٢٠]، ضعيف جداً، في إسناده يزيد بن أبي زياد بالغوا في تضعيفه، انظر: الألباني في نفس المصدر.
- (٥٠) الطيبي: شرح الطيبي (٢٤٥٤/٨).
- (٥١) البيهقي: السنن الكبرى [كتاب إحياء الموات/ باب ما جاء في النهي عن منع فضل الماء (٢٥٢/٦) ح ١١٨٥١]، ضعيف لانقطاعه فالحسن لم يدرك عمر، انظر: الشوكاني: نيل الأوطار (٩٠/٧).
- (٥٢) المبرد: محض الصواب (٢٧٢/٢).
- (٥٣) الزركشي: البحر المحيط (٥٢٨/٤).
- (٥٤) ابن قدامة: الشرح الكبير (٥٠٢/٩).
- (٥٥) الزيادات: ترك إنقاذ المصاب في حوادث السير (ص: ٥)، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، المجلد السادس، عدد ٣.
- (٥٦) [سورة الرحمن: ٣-٤].
- (٥٧) [سورة التين: ٤].
- (٥٨) التسولي: البهجة في شرح التحفة (٦٠١/٢)، الوريكات: حفظ النفس البشرية، جريدة الغد، الثلاثاء ١٤ يونيو ٢٠١٦م، www.alghad.com.
- (٥٩) [سورة المائدة: ٣٢].
- (٦٠) القرطبي: الجامع لأحكام القرآن (١٤٥/٦).
- (٦١) ابن ماجه: سنن ابن ماجه [كتاب الفتن/ باب حرمة دم المؤمن وماله (١٢٩٧/٢) ح ٣٩٣٢] ضعيف، انظر: الألباني في نفس المصدر.

- (٦٢) الشاطبي: الموافقات (٣٢/١)، جعيم: طرق الكشف عن مقاصد الشرع (٣٦٣/١).
- (٦٣) بكر: وظائف ومقاصد الدولة في الإسلام، taseel.com/articles/4493.
- (٦٤) البخاري: صحيح البخاري [كتاب الجمعة/باب الجمعة في القرى والمدن (٥/٢) ح ٨٩٣].
- (٦٥) ابن حجر: فتح الباري (١١٣/١٣).
- (٦٦) الماوردي: الأحكام السلطانية (٤٠/١).
- (٦٧) التوجيهي: موسوعة الفقه الإسلامي (٣١/٥).
- (٦٨) الشاطبي: الموافقات (٣٩٥/٦).
- (٦٩) البخاري: صحيح البخاري [كتاب الجهاد/باب الخندق (٢٥/٤) ح ٢٨٣٥].
- (٧٠) ابن الأثير: الكامل في التاريخ (٣٧٧/٢).
- (٧١) التدابير لغة: جاء في لسان العرب دبر الأمر، ومديره، نظر في عاقبته والتدبير في الأمر أن تنظر إلى ما تؤول إليه عاقبته، ابن منظور: لسان العرب (٢٧٣/٤).
- التدبير اصطلاحاً: لا يختلف المعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي، وهو سياسة الأمر والنظر إلى عاقبته، انظر: قلعي، قنيبي: معجم لغة الفقهاء (١٢٦/١).
- (٧٢) المنياوي: الشرح الكبير لمختصر الأصول (٢١٤ / ١)، الغرق: منظمة الصحة العالمية www.who.int/mediacentre.
- (٧٣) كيف يموت الإنسان غرقاً: موقع موضوع mawdoo3.com.
- (٧٤) [سورة البقرة: ١٩٥].
- (٧٥) البغوي: تفسير البغوي (٢٣٩/١).
- (٧٦) الشاطبي: الموافقات (٥٤٦/٢).
- (٧٧) الأوقاف: الموسوعة الفقهية الكويتية (٧٥/٣١).
- (٧٨) النسائي: السنن الكبرى [كتاب عشرة النساء/ باب ملاعبة الرجل زوجته (١٧٦/٨) ح ٨٨٨٩]، صحيح، انظر: الألباني: السلسلة الصحيحة [(٦٢٥/١) ح ٣١٥].
- (٧٩) المناوي: التيسير بشرح الجامع الصغير (٢١٤/٢).
- (٨٠) المنقي الهندي: كنز العمال [(٤٦٧/٤) ح (١١٣٨٦)].
- (٨١) صحيفة البداية: كارثة، abedaia/news/2016/4/18/111369.
- (٨٢) ابن عابدين: حاشية رد المحتار (٢٤٨/٢)، المواقي: التاج والإكليل (١٢٦/٣)، الشريبي الخطيب: مغني المحتاج (٨/٢)، ابن مفلح: الفروع (٢٨٦/٣).
- (٨٣) ملاخسرو: درر الحكام (١٦١/١).
- (٨٤) البخاري: صحيح البخاري [كتاب الحج/ باب ما يفعل بالمحرم إذا مات (٨٦٥/٢) ح ١٢٠٦].
- (٨٥) البخاري: صحيح البخاري [كتاب الجنائز/ باب غسل الميت ووضوئه بالماء والسدر (٧٣/٢) ح (١٢٥٣)].
- (٨٦) ابن أبي شيبة: مصنف ابن أبي شيبة [كتاب الجنائز/ باب في الغريق ما يصنع به يغسل أم لا (٤٥٩/٢) ح (١١٠١٥)].

- (٨٧) المروزي: مسائل الإمام أحمد بن حنبل وإسحق بن رهويه (١٤١٢/٣).
- (٨٨) العمراني: البيان (٢٦/٣).
- (٨٩) الرافعي: فتح العزيز (١١٤/٥)، الأوقاف: الموسوعة الفقهية (٧/١٦).
- (٩٠) الترمذي: سنن الترمذي [كتاب الجنائز/ باب ما جاء في تعجيل الجنازة (٣٧٩/٣) ح ١٠٧٥]، ضعيف، انظر: الألباني في نفس المصدر.
- (٩١) مسلم: صحيح مسلم [كتاب الجنائز/ باب الإسراع بالجنازة (٦٥١/٢) ح ٩٤٤].
- (٩٢) العيني: عمدة القارئ (١١٣/٨).
- (٩٣) ابن رشد: بداية المجتهد (٢٣٨/١).
- (٩٤) الطحاوي: حاشية الطحاوي (٥٨٣/١)، التنوخي: التنبيه (٨٦٩)، الأنصاري: أسنى المطالب (٣١٥/١)، ابن مفلح: المبدع (٢٦٠/٢).
- (٩٥) الأوقاف: الموسوعة الفقهية (١٧/٨).
- (٩٦) ابن رشد: بداية المجتهد (٢٥٦/١)، النووي: المجموع (٢٥٠/٥)، ابن قدامة: الكافي (٣٧/١)، ابن حزم: المحلى (٣٦٢/٣).
- (٩٧) السرخسي: المبسوط (٦٧/٢)، القرافي: الذخيرة (٤٥٨/٢)، ابن قدامة: المغني (٣٨٣/٢).
- (٩٨) الدسوقي، حاشية (٤٢٧/١).
- (٩٩) البخاري: صحيح البخاري [كتاب الجنائز/ باب الصفوف على الجنائز (٨٦/٢) ح ١٣١٨].
- (١٠٠) البخاري: صحيح البخاري [كتاب الصلاة/ باب كنس المسجد والتقاط الخرق والفقذ (٩٩/١) ح ٤٥٨].
- (١٠١) اللخمي: التبصرة (٦٧٤/٣).
- (١٠٢) الجويني: نهاية المطالب (٥٢/٣).
- (١٠٣) ابن حبان: صحيح ابن حبان [فصل في الصلاة على الجنازة/ باب ذكر البيان بان المصطفى ﷺ نعى إلى الناس النجاشي (٣٦٩/٧) ح ٣١٠٢]، صحيح، انظر: الأرنؤوط في نفس المصدر.
- (١٠٤) الشوكاني: نيل الأوطار (٦١/٤).
- (١٠٥) الكاساني: بدائع الصنائع (٣١١/١).
- (١٠٦) نفس المصدر السابق.
- (١٠٧) ابن قدامة: المغني (٣٨٣/٢).
- (١٠٨) اللخمي: التبصرة (٦٧٤/٣).
- (١٠٩) سبق تخريجه (ص: ١٦).
- (١١٠) العظيم أبادي: عون المعبود (٩/٩).
- (١١١) النووي: المجموع (٢٥٠/٥).
- (١١٢) البخاري: صحيح البخاري [كتاب الجنائز/ باب ما يكره من اتخاذ المساجد على القبور (١٨٨/٢) ح ١٣٣٠].

- (١١٣) الأوقاف: الموسوعة الفقهية (١٧/٨).
- (١١٤) الماوردي: الحاوي الكبير (٣٣/٣)، ابن قدامة: المغني (٤٨/٣)، ابن حزم: المحلى بالآثار (٣٦١/٣).
- (١١٥) الكاساني: بدائع الصنائع (٣٠٢/١)، الثعلبي: شرح الرسالة (١٣٦/١).
- (١١٦) ابن أبي شيبة: مصنف ابن أبي شيبة [كتاب الجنائز/ باب الصلاة على العظام وعلى الرؤوس (٣٨/٣) ح ١١٩٠٣]، ضعيف، انظر: الألباني: إراء الغليل (١٦١/٣) ح ٧١٥.
- (١١٧) ابن أبي شيبة: مصنف ابن أبي شيبة [كتاب الجنائز/ باب من قال يقام للجنابة إذا مرت (٣٥٦/٣) ح ١٢٠٢٢]، ضعيف، انظر: الألباني: إراء الغليل (١٦٩/٣) ح ٧١٥.
- (١١٨) الثعلبي: شرح الرسالة (١٣٦/١).
- (١١٩) النووي: المجموع (٣٥٠/٥)، ابن قدامة: المغني (٤٠٢/٣).
- (١٢٠) ابن رشد: بداية المجتهد (٢٥٦/١).
- (١٢١) الكاساني: بدائع الصنائع (٣٠٢/١).
- (١٢٢) ابن المنذر: الأوسط (٤١٠/٥).
- (١٢٣) الماوردي: الحاوي (٨٦٩/٨)، الفوزان: الملخص الفقهي (٢٩٩/٢).
- (١٢٤) ابن قدامة: المغني (٣٨١/٦)، التوجيهي: موسوعة الفقه الإسلامي (٤٥١/٤)، الأوقاف: الموسوعة الفقهية (٧٠/٣).
- (١٢٥) الرازي: شرح مختصر الطحاوي (٧٩/٤)، عيش: منح الجليل (٢٩٢/٩)، الماوردي: الحاوي (٨٧/٨)، ابن قدامة: المغني (٣٨١/٦).
- (١٢٦) الماوردي: الحاوي (٨٨/٨)، المرداوي: الإنصاف (٣٤٥/٧).
- (١٢٧) الدارمي: سنن الدارمي [كتاب الفرائض/ باب ميراث الغرقى (١٩٧٤/٤) ح ٣٠٨٧]، إسناده حسن، انظر: الداراني في نفس المصدر.
- (١٢٨) الدارمي: سنن الدارمي [كتاب الفرائض/ باب ميراث الغرقى (١٩٧٤/٤) ح ٣٠٦٨]، إسناده صحيح، انظر: الداراني في نفس المصدر.
- (١٢٩) الدارمي: سنن الدارمي [كتاب الفرائض/ باب ميراث الغرقى (١٩٧٥/٤) ح ٣٠٨٩]، إسناده حسن، انظر: الداراني في نفس المصدر.
- (١٣٠) الأوقاف: الموسوعة الفقهية (٧٠/٣).
- (١٣١) الدارمي: سنن الدارمي [كتاب الفرائض / باب ميراث الغرقى (١٩٧٥/٤) ح ٣٠٩٠]، إسناده ضعيف، انظر: الداراني في نفس المصدر.
- (١٣٢) الدارمي: سنن الدارمي [كتاب الفرائض/ باب ميراث الغرقى (١٩٧٦/٤) ح ٣٠٩١]، إسناده ضعيف، انظر: الداراني في نفس المصدر.
- (١٣٣) (٧/٣)، الأوقاف: الموسوعة الفقهية: (٧٠/٣)

قائمة المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم.

١. ابن الأثير: عز الدين، الكامل في التاريخ، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
٢. الألباني: محمد ناصر الدين، السلسلة الصحيحة، مكتبة المعارف، الرياض.
٣. الألباني: محمد ناصر الدين، صحيح وضعيف الجامع الصغير، المكتب الإسلامي.
٤. الألوسي: محمد شكري بن عبد الله بن محمد، تفسير الألوسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٥. الأنصاري: زكريا بن محمد بن زكريا، أسنى المطالب في شرح روض الطالب، تحقيق: محمد محمد تامر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٠م.
٦. وزارة الأوقاف: الموسوعة الفقهية الكويتية، وزارة الأوقاف، دار الصفة، مصر، ١٤٢٧هـ.
٧. البخاري: محمد ابن إسماعيل أبو عبد الله، صحيح البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط١، ١٤٢٢هـ.
٨. البغوي: أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء، معالم التنزيل في تفسير القرآن، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤٢٦م.
٩. البهوتي: منصور بن يونس بن صلاح الدين، كشف القناع من متن الإقناع، دار الكتب العلمية، بيروت.
١٠. البيهقي: أبو بكر أحمد بن الحسن، شعب الإيمان، تحقيق: محمد سعيد بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ.
١١. البيهقي: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى، السنن الكبرى، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
١٢. التنوخي: إبراهيم بن عبد الصمد بن بشير التنوخي، التنبيه على مبادئ التوجيه - قسم العبادات، تحقيق: د. محمد بلحسان، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
١٣. التويرجي: محمد بن إبراهيم بن عبد الله، الموسوعة الفقه الإسلامية، بيت الأفكار الدولية، ط١، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
١٤. الجصاص: أحمد بن علي أبو بكر الرازي، شرح مختصر الطحاوي، دار البشائر الإسلامية، ط١، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.
١٥. الجمل: سليمان بن عمر بن منصور، حاشية الجمل شرح المنهج، دار الفكر، بيروت، بدون طبعة، وبدون تاريخ.

١٦. ابن الجوزي: أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، تحقيق: عبد الرزاق المهديدار الكتب العربي، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ.
١٧. الجويني: عبد الملك بن عبد يوسف بن محمد، أبو المعالي، نهاية المطلب في رواية المذهب، تحقيق: د. عبد العظيم محمود الديب، دار المنهاج، ط١، ١٤٢٨هـ.
١٨. أبو جيب: سعدي، القاموس الفقهي لغة واصطلاحاً، دار الفكر، دمشق، ط٢، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
١٩. جعيم: نعمان، طرق الكشف عن مقاصد الشارع، دار النفائس، الأردن، ط١، ١٤٣٥هـ ٢٠١٤م.
٢٠. ابن حبان: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان، الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، ترتيب الأمير علاء الدين علي بن بلبان، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
٢١. ابن حجر: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩م.
٢٢. ابن حزم: أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم، المحلى بالآثار، دار الفكر، بيروت، بدون طبعة وبدون تاريخ.
٢٣. الخطيب الشربيني: شمس الدين محمد بن أحمد، مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
٢٤. الدارمي: أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام بن عبد الصمد، سنن الدارمي، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، دار المغني، السعودية، ط١، ١٤١٢هـ - ٢٠٠٥م.
٢٥. أبو داود: سليمان بن الأشعث بن إسحاق، سنن أبي داود، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا.
٢٦. ابن دقيق العيد: محمد بن علي بن وهب بن مطيع، إحكام الأحكام، شرح عمدة الأحكام، تحقيق: مصطفى شيخ مصطفى، مدثر سندس، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
٢٧. الدمياطي: عثمان بن محمد شطا، إعانة الطالبين على ألفاظ فتح المعين، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
٢٨. الرملي: شمس الدين محمد بن أبي العباس الرملي، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأخيرة، ١٤٠٤هـ - ١٩٩٤م.
٢٩. الزبيدي: محمد بن محمد بن عبد الرزاق، تاج العروس من جواهر القاموس، مجموعة من المحققين، دار الهداية.
٣٠. الزحيلي: وهبة، الفقه الإسلامي وأدلته، دار الفكر، دمشق، ط٤.
٣١. الزركشي: أبو عبد الله بدر الدين بن بهادر، البحر المحيط في أصول الفقه، ط١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

٣٢. الزيات وآخرون: احمد، المعجم الوسيط، دار الدعوة، تحقيق مجمع اللغة العربية.
٣٣. الزيادات: عماد، ترك انقاذ المصاب في حوادث السير في الفقه الإسلامي والقوانين الوضعية، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، المجلد السادس، لعدد ٣، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
٣٤. السرخسي: محمد بن أحمد بن أبي سهيل السرخسي، المبسوط، دار المعرفة، بيروت، بدون رقم طبعة، ١٤٤هـ - ١٩٩٣م.
٣٥. الشاطبي: إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي، الموافقات، تحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، ط١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
٣٦. الشوكاني: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله، نيل الأوطار، تحقيق: عصام الدين الضابطي، دار الحديث، مصر، ط١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
٣٧. الشوكاني: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله، السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار، دار ابن حزم، ط١.
٣٨. منظمة الصحة العالمية: الغرق، صحيفة الوقائع عدد ٣٩٧، نوفمبر ٢٠١٤، www.who.iut/mediacentere/Faerisheetldms
٣٩. الطحاوي: أحمد بن محمد بن محمد بن إسماعيل، حاشية الطحاوي على مراقي الفلاح شرح نور الإيضاح، تحقيق: محمد عبد العزيز الخالدي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
٤٠. الطيبي: شرف الدين الحسين بن عبد الله، شرح الطيبي على مشكاة المصابيح، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، الرياض، ط١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
٤١. ابن عابدين: محمد علاء الدين، حاشية رد المحتار على الدر المختار، شرح تنوير الأبصار، دار الفكر، بيروت، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
٤٢. ابن عبد السلام: عز الدين عبد العزيز، قواعد الاحكام في مصالح الأنام، تعلق: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٤١٤هـ - ١٩٩١م.
٤٣. عlish: محمد بن أحمد بن محمد، فتح الجليل شرح مختصر خليل، دار الفكر، بيروت، بدون طبعة، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
٤٤. عمر: أحمد مختار عبد الحميد، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، ط١، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
٤٥. العمراني: أبو الحسين يحيى بن أبي الخير بن سالم، البيان في مذهب الإمام الشافعي، تحقيق: قاسم محمد النوري، دار المنهاج، جدة، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
٤٦. عودة: عبد القادر، التشريع الجنائي مقارناً بالقانون الوضعي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٥م.
٤٧. الفوزان: صالح بن فوزان بن عبد الله، الملخص الفقهي، دار العاصمة الرياض، ط١، ١٤٢٣م.

٤٨. الفيومي: أحمد بن محمد، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، المكتبة العلمية، بيروت.
٤٩. القاري: علي بن سلطان محمد، مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، دار الفكر، بيروت، ط ١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
٥٠. ابن قدامة: موفق الدين عبد الله بن أحمد، الكافي في فقه الإمام أحمد، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
٥١. ابن قدامة: أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي، المغني، مكتبة القاهرة، بدون رقم طبعة، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م.
٥٢. ابن قدامة: عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن قدامة، الشرح الكبير، دار الكتاب العربي.
٥٣. القرافي: شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن، الذخيرة، تحقيق: محمد بو خيرة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٩٩٤م.
٥٤. القرطبي: محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرج القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: سمير البخاري، دار عالم الكتب، الرياض، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.
٥٥. قلنجي، قنبيبي: محمد رواس، حامد صادق، معجم لغة الفقهاء، دار النفائس، ط ٢، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
٥٦. الكاساني: علاء الدين أبو بكر بن مسعود بن أحمد، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٦م.
٥٧. اللخمي: علي بن محمد الربيعي، التبصرة، تحقيق: أحمد عبد الكريم بخيت، وزارة الأوقاف والشئون، قطر، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.
٥٨. ابن ماجه: أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، سنن ابن ماجه، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي وتخريج الألباني، دار الفكر، بيروت.
٥٩. مالك: مالك بن أنس بن عامر الأصبحي، المدونة، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
٦٠. مالك: مالك بن أنس، موطأ مالك، تصحيح دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م.
٦١. الماوردي: أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب، الأحكام السلطانية، دار الحديث، القاهرة.
٦٢. الماوردي: أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب، الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي، تحقيق: الشيخ علي محمد عوض، عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
٦٣. المباركفوري: أبو العلا محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم، تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي، دار الكتب العلمية، بيروت.

٦٤. المبرد: يوسف بن حسن بن عبد الهادي، محسن الصواب في فضائل أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، تحقيق: عبد العزيز بن محمد بن عبد المحسن، عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة.
٦٥. مسلم: مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٦٦. ابن مفلح: إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد، المبدع في شرح المقنع، دار الكتب، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
٦٧. المليباري: زين الدين بن عبد العزيز، فتح المعين بشرح قرّة العين بمهمات الدين، دار الفكر، بيروت.
٦٨. المناوي: زين الدين محمد عبد الرؤوف بن تاج العارفين، التيسير بشرح الجامع الصغير، مكتبة الإمام الشافعي، الرياض، ط٣، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
٦٩. المنتقى الهندي: علاء الدين علي بن حسام الدين ابن القاضي خان، كنز العمال، تحقيق: بكري حياني، صفوة السعاء، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
٧٠. ابن المنذر: محمد بن إبراهيم، الأوسط في السنن والاجماع والاختلاف، تحقيق: أبو حماد صغير أحمد بن محمد حنيف، دار طيبة، الرياض، ط١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
٧١. ابن منظور: محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، ط١، دار صادر، بيروت.
٧٢. الموصلي: عبد الله بن محمود بن مودود، الاختيار لتعليل المختار، تعليق الشيخ محمود أبو دقيقة، مطبعة الحلبي، القاهرة، ١٣٥٦هـ - ١٩٣٧م.
٧٣. المنياوي: أبو المنذر محمود بن محمد بن مصطفى بن عبد اللطيف، التمهيد شرح مختصر الأصول من علم الأصول، المكتبة الشاملة، مصر، ط١، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.
٧٤. المنياوي: محمود بن محمد بن مصطفى بن عبد اللطيف، الشرح الكبير لمختصر الأصول من علم الأصول، المكتبة الشاملة، مصر، ط١، ١٤٥٢هـ - ٢٠١١م.
٧٥. النسائي: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي، السنن الكبرى، تحقيق وتخريج أحاديث: حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٥م.
٧٦. النفراوي: أحمد بن غانم بن سالم شهاب الدين النفراوي، الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي القيرواني، دار الفكر، بيروت، بدون طبعة، ١٤١٥هـ - ١٩٩٧م.
٧٧. النووي: محي الدين يحيى بن شرف النووي أبو زكريا، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٢، ١٣٩٢هـ.
٧٨. النووي: المجموع، محي الدين يحيى بن شرف النووي، دار الفكر، بيروت.

